

الاحتجاجات تحشر النظام الإيراني في الزاوية عشية ذكرى الثورة والانتخابات البرلمانية

من أوصل النظام إلى السلطة قادر على إخراجه منها



طالبات إيرانية ترفع لافتة كتب عليها «خطأكم كان غير مقصود، كذبكم كانت مقصودة» خلال تظاهرة ضد سقوط الطائرة الأوكرانية

وكانت حادثة سقوط الطائرة الأوكرانية القشة التي قصمت ظهر النظام. فبعد ثلاثة أيام من الإنكار، أعلنت طهران مسؤوليتها عن إطلاق هجوم صاروخي أرض-جو أسقط طائرة أوكرانية بالقرب من مطار طهران الدولي، مما أسفر عن مقتل 176 شخصا، من بينهم مواطنون إيرانيون وكنديون وألماني وسويديون.

جاء هذا الاعتراف بعد أن اكتشف الفينيون الأوكرانيون أجزاء من الصاروخ مختلطة مع الحطام، مما قوض نفي المسؤولين الإيرانيين. وقال مسؤولون إيرانيون إن الخطأ وقع لأن أنظمة الدفاع الجوي كانت في حالة تاهب قصوى في أعقاب هجوم صاروخي انتقامي على قاعدتين عراقيتين الأسبوع الماضي.

لكن ذلك لم يكن سوى تحريف آخر في تصريحات النظام الإيراني، الأمر الذي أزعج نيرانا أشعلت المظاهرات ضد حكام البلاد. وتمثل هذه الاحتجاجات تحديا قاتلا لقادة إيران، على الرغم من أن النظام تمكن من قمع هذه المظاهرات في الماضي. وغرد مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون، المدافع منذ فترة طويلة عن الإطاحة بالحكومة الإيرانية الحالية، "تغيير النظام يلوح في الأفق".

لكن آخرين حذروا من أن سياسات إدارة ترامب تجاه إيران ليست لها فرصة تذكر في الإطاحة بالنظام الذي ظل قائما منذ 40 عاما. وقال حسين إبيش، خبير شؤون الشرق الأوسط، "لن يحدث ذلك"، وأكد على أن المظاهرات يمثلون قطاعا واحدا فقط من المجتمع الإيراني.

يدعمون النظام بشكله الراهن، كما اتضح من الإقبال الهائل على جنازة قاسم سليمان، إلا أن الأمر لا يخفي أيضا حالة الانقسام الحادة. فبينما خرج الآلاف من الإيرانيين، أغلبهم من جبل الثورة، إلى شوارع إيران لحضور موكب الجنازة، هتف المظاهرون في جامعات متعددة في نفس الوقت ضد "سليمان القاتل، وزعيمه الخائن، والموت للكتاتور". وفي الاحتجاج ضد حادثة الطائرة الأوكرانية، كما دعا مظاهرون آخرون إلى إقالة كبار مسؤولي الأمن المسؤولين عن كل من سقوط الطائرة ومحاولة التستر على الحدث.

وأظهرت قوات الأمن الإيرانية في مختلف الاحتجاجات أنها ستستخدم القوة ضد أي شخص يهدد نظام الجمهورية الإسلامية. لكن، اليد القمعية لم تعد ترهب المحتجين.

وأظهرت مقاطع فيديو الطلاب في جامعة شهيد بهشتي في طهران وهم يتفادون دس الأعلام الأميركية والإسرائيلية بأرجلهم. وجاءت الضربة الأخرى عندما قالت الحائزة على الميدالية الأولمبية في إيران، كيمي علي زاده، إنها لا تريد أن تتواطأ مع "فساد النظام وأكاذيبه".

وأظهر استطلاع للرأي العام أجراه معهد استقصاء "إيسيا" الإيراني أن 15 بالمئة فقط من المواطنين راضون عن النظام. وقال 16 بالمئة فقط من المشاركين إنهم يتوقعون تغييرا إيجابيا في مستوى معيشتهم في المستقبل، مقارنة بـ 52 بالمئة يتوقعون تدهور الوضع. وبرر حوالي 75 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع أحدث موجة من الاحتجاجات، لكن أعرب معظمهم عن رأيهم بأن هذا الاحتجاج أيضا لن يولد تغييرا إيجابيا في سياسة الحكومة. وقال 54 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن الاحتجاجات ستستمر.

أزمة ثقة

ومنذ أن اندلعت الاحتجاجات، خاصة في السنة الماضية إثر الترفيع في أسعار البنزين، حذر المتابعون والمثقفون والأكاديميون الإيرانيون البارزون من تعميق الإحباط واليأس وفقدان ثقة الشعب الإيراني. هذه التحذيرات أطلقت كذلك في المعسكر المحافظ. على سبيل المثال، حذر المعلق السياسي والصحافي أمير محبيان، المرتبط باليمين المحافظ، من أن الفترة الزمنية بين موجات الاحتجاج قد تصبح أقصر.

الاحتجاجات تعكس زيادة تشدد موقف الرأي العام الإيراني من النظام العاجز، بشقيه المحافظ والإصلاحي، عن حل المشكلات الأساسية

وقد يؤثر اليأس العام المستشري على إقبال الناخبين في الانتخابات. وقد يكون انخفاض إقبال الناخبين علامة أخرى على مرور النظام، بممثليه الإصلاحيين والمحافظين، بازمة شرعية. وتتضاعف هذه الأزمة مع عجز النظام عن "الدفاع" عن نفسه، سواء من خلال المظلومية أو من خلال القمع. ويشير تحليل لجنة فورين بوليسي إلى أن النظام الإيراني يواجه أزمة علاقات عامة. ويفسر معدو التقرير كولوم لينس وكيث جونسون ومايكل هيرش، ذلك مشيرين إلى أن طهران أجبت ضدها الرأي العام بسبب معلوماتها المظلمة.

ويقول الخبراء إن حملة النظام الإيراني التي يصور فيها نفسه كضحية للعدوان الأميركي في أعقاب اغتيال اللواء قاسم سليمان تحولت إلى كارثة علاقات عامة في الداخل وفي جميع أنحاء العالم حيث تدفق الآلاف من المظاهرين المعادين للحكومة إلى الشوارع، يعبرون عن غضبهم واستيائهم من أكاذيب النظام في طهران.

على عكس السنوات الماضية، تتأهب إيران لاستقبال شهر فبراير الذي سيشهد إحياء الذكرى الواحدة والأربعين للثورة الإسلامية، وانتخابات تشريعية على وقع توجس مملوء بتخوفات من أن يتحول هذا الشهر إلى موعد مشؤوم قد يزيد في إرباك النظام المحاصر بتحولات داخلية وخارجية أو قد يساهم في الإطاحة به. ومن المنتظر أن تغيب عن هذين الموعدين تلك القداسة التي أتسم بها عيد الثورة سابقا بسبب استعدادات جموع من الإيرانيين للثورة بل للتبديد والاحتجاج ضد سياسات حكومية أدخلتهم في مستنقع حروب إقليمية أثرت على الوضع الاقتصادي للبلاد.

● **طهران -** يوم 1 فبراير 1979، خرج الملايين من الإيرانيين، أغلبهم من الطلبة والشباب، عند مدخل طهران لاستقبال الخميني. بعد أكثر من 14 عاما في المنفى، عاد الخميني منتصرا ضد الشاه، من باريس إلى طهران، على متن طائرة فرنسية، في رحلة قلبت أوضاع إيران رأسا على عقب، وامتدت ارتداداتها إلى المنطقة الإقليمية والعالم.

وعلى مدى أربعين عاما، ظل النظام الإيراني يحتفل بذكرى الثورة الإسلامية ويعرض فيديوها الحشود وهي تستقبل الخميني الذي ارتدى ثوبا أسود وعمامة سوداء في سيارة تبعها موكب من الحافلات الصغيرة التي كانت تقل صحافيين قدموا من العالم بأسره لتغطية الحدث، الذي ظل مقدسا ومحما بسلطة الحرس الثوري ورجال الدين.

لكن، اليوم، ومع اقتراب الذكرى الواحدة والأربعين لهذا الحدث، لا تظهر تلك القداسة وسط جموع الإيرانيين المحتشدين في الشارع، لا احتفاء بذكرى الثورة الإسلامية بل تنديدا بما حملته من وعود زائفة وقمع وفقر وتفرفة مجتمعية.

وتضم أحدث موجة من الاحتجاجات الطلاب والإيرانيين من الطبقة الوسطى، على عكس المظاهرين من الطبقة العاملة الذين خرجوا إلى الشوارع العام الماضي. ويمكن أن يكون حجم حشد الطلاب على وجه الخصوص علامة مشؤومة للنظام، بالنظر إلى دور الطلاب التاريخي باعتبارهم طليعة التغيير في إيران.

وقال علي رضا نادر، زميل أقدم في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، "الطلاب أوصولهم إلى السلطة، ويمكن للطلاب أن يكونوا جزءا من المعادلة التي تخرجهم من السلطة أيضا".

فصل جديد

مع اقتراب ذكرى الثورة، وبالالتزام مع الآثار الملموسة لسلاح العقوبات الأميركية، وبالإضافة إلى الاحتجاجات الداخلية الواسعة منذ ديسمبر 2017، تزداد التساؤلات حول إمكانية دخول إيران في هذا العام فصلا جديدا من تاريخها السياسي. في مطلع فبراير تحل ذكرى الثورة الإيرانية، ويوم 21 من نفس الشهر من

مقاربة يابانية حذرة للتهدئة في الخليج بلا انحياز إلى طرف

ونجح أبي خلال زيارته للرياض، وهي الثالثة منذ توليه السلطة في نهاية عام 2012، في الحصول على الضوء الأخضر لدعم القوة العسكرية البحرية، وعبر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن دعمه لجهود طوكيو في "حماية أمن الملاحة في الخليج وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط".

وتأتي جولته أبي الخليجية وسط قلق لدى دوائر صنع القرار في طوكيو، بعدما تصاعد التوتر، بما ينذر بمزيد من السخونة السياسية والأمنية في المنطقة، وقلق الطاولة على بعض التقديرات التي تفادت بضغط سلوك إيران.

ويشكل عدم استقرار المنطقة كابوسا لرئيس الوزراء الياباني لتأثير ذلك البالغ على وضع الاقتصاد في بلاده الذي قد يدخل مرحلة حرجة إذا ما اشتعلت مواجهة بين واشنطن وطهران، خاصة أن البنك الدولي يقدر نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان هذا العام بنحو 0.7 بالمئة فقط، وهي نسبة ضئيلة، معرضة للتناقص، إذا ما كثف الرئيس الأميركي ترامب حروبه التجارية.

ولا تستبعد اليابان أن يقوم الرئيس الأميركي دونالد ترامب بغرض عقوبات جديدة على الصين أو على واردات السيارات اليابانية، كي يكتسب المزيد من الشعبية في الداخل في موسم انتخابي، ما يحمل انعكاسات سلبية بالغة على اقتصاد اليابان، خاصة إذا اقترب ذلك بارتفاع أسعار النفط عالميا نتيجة تفاقم التوتر في الخليج.

ويبدو الدور الدبلوماسي النشط الذي يحاول رئيس الوزراء الياباني القيام به منطقيا، لكن فرص نجاحه محدودة. فطوكيو حليف استراتيجي لواشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويرتبط أبي بعلاقات وثيقة مع ترامب. في المقابل، ينظر الكثير من قادة طهران إلى طوكيو باعتبارها أكثر حيادية من حلفاء واشنطن الآخرين في أوروبا، مع تركيزها على العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة بدلا من الانتشار العسكري.

كما أن موقف اليابان الداعم للاتفاق النووي عقب انسحاب الولايات المتحدة، وجه رسالة شجعت إيران على طرق أبوابها بقوة بحثا عن وساطة وخروج من المازق الراهن. ويتوقف نجاح الوساطة اليابانية أو فشلها، على مجموعة من المحددات التي تتجاوز الدور السياسي لطوكيو، لأن الأزمة معقدة ومرتبطة بتوازنات إقليمية ودولية معينة.

ولذلك يبدو الأمل ضعيفا في إحراز تقدم ملموس بمعرفة أبي ودبلوماسيته الحذرة، خاصة أن الطرف الإيراني يصر على عدم الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وعدم التخلي عن برامجه النووية والصاروخية. كما أن الإدارة الأميركية متمسكة بممارسة أقصى الضغوط الاقتصادية على إيران، كي تجبرها على التوقف عن سلوكها العدواني في المنطقة.

علاوة على أن طوكيو ليست طرفا مباشرا في أزمة الاتساق النووي بين واشنطن وطهران، والذي وقعته إيران وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، بالتالي لن يكون أبي قادرا على الوساطة في تفاصيل الملف المطروح على رأس جدول أعمال الوساطة.

د. أحمد قنديل
باحث في الشؤون الآسيوية

ينتهي رئيس وزراء اليابان شينزو أبي جولته الخليجية بزيارة سلطنة عمان، قادما من دولة الإمارات العربية المتحدة التي زارها قادما من المملكة العربية السعودية.

تتجاوز زيارة أبي اعادها الدبلوماسية التقليدية من حيث تعزيز العلاقات الثنائية لتتنزل، في إطارها الزمني، ضمن أحداث المنطقة على خلفية التصعيد الأميركي الإيراني، كما تأتي ضمن توجه أبي، الذي سلك دربا مختلفا في السياسة الخارجية اليابانية.

في نظام عالمي متغير، ومنطقة آسيوية تشهد تقلبات وصراعات كثيرة، يسعى أبي إلى حماية مصالح اليابان وتوسيع نفوذها وتحالفاتها. وكانت اليابان طبقت في 2015 تشريعا يسمح بان تتشارك قواتها في عمليات عسكرية في الخارج وذلك للمرة الأولى منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وتقدم اليابان نفسها كوسيط محايد في الأزمة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وبنو الخليج العربية من جهة أخرى، ضمن معادلة ازادت صعوبة بعد تفاقم الأوضاع إثر اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليمان.

وتوسعت خطوة المشاركة العسكرية في الخارج أكثر مع قرار قوة بحرية مكونة من مدمرة وطرافتي استطلاع قبالة سواحل اليمن وسلطنة عُمان. ويتصدر مباحثات رئيس وزراء اليابان مع قادة الدول الخليجية الثلاث، هذا القرار الصادر في 27 ديسمبر الماضي، والذي يهدف إلى ضمان حركة أمنة للسفن التجارية المرتبطة باليابان.

تأمين إمدادات النفط في الخليج العربي يمثل أولوية متقدمة للأمن القومي في اليابان التي تستورد حوالي 90 بالمئة من حاجتها من النفط من الشرق الأوسط

ويمثل تأمين الملاحة في الخليج العربي وإمدادات النفط القادمة من المنطقة أولوية متقدمة للأمن القومي في طوكيو التي تستورد حوالي 90 بالمئة من حاجتها من النفط من الشرق الأوسط. وتعتبر اليابان رابع أكبر مشتر للنفط في العالم. وفي العام الماضي مرت 86 بالمئة من إمداداتها النفطية عبر مضيق هرمز الذي يمثل شرياننا حيويا للملاحة يربط منتجي النفط في الشرق الأوسط بالأسواق في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها.

وضمن القرار الجديد، من المقرر أن ترسل طوكيو طائرتي دورية، من طراز بي سي 3 إلى المنطقة في 20 يناير الجاري، على أن تبدأ المدمرة تانانامي مهمتها في 2 فبراير المقبل. وتخطط الحكومة اليابانية لمشاركة المعلومات الاستخباراتية التي تحصل عليها قوتها البحرية مع الشركات المشغلة للسفن اليابانية والولايات المتحدة ودول أخرى.



جولة خليجية بعنوان حماية المصالح